معايير للتنظيم والرقابة - السلامة والاستقرار
ندوة " إدارة المخاطر في الخدمات المصرفية الإسلامية"

كلمة معالي محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي
في الرياض بتاريخ ٢٤ فبراير ٢٠٠٤ م

يسـعدني الـتحدث إليكم في افتتاح هذه الندوة الهامة عن موضوع "**إدارة المخاطـر في الخدمات المصرفية الإسلامية**" .

أيها الأخوة الحضور،

نظـراً للنمو السريع في حجم ونطاق الخدمات المصرفية الإسلامية في بلدان كثيرة، فقد أصـبح هـذا الموضـوع يحظى بأهمية متزايدة بالنسبة لصانعي السياسات المهتمين بالاستقرار المالـي، بما في ذلك مؤسسات مالية دولية كصندوق النقد الدولي ومصارف التنمية ولجنة بازل إضـافة للسـلطات الإشرافية في الدول التي تعمل فيها تلك المصارف ، وقد أبدت تلك الجهات اهـتماماً بالغـاً بـنمو وتوسـيع أعمال التمويل الإسلامي وأثره وأبعاده بالنسبة للأسواق المالية العالمية.

ويعزى الاهتمام العالمي المتزايد بالعمل المصرفي الإسلامي إلى النمو المذهل والسريع لهـذا النوع من النشاط للتمويل الإسلامي في حجمه ونطاقه وأهميته في البلدان الإسلامية، وفي أجـزاء أخـرى من العالم عبر العقدين الماضيين، وقد انتشر بشكل واسع فيما يربو على خمس وعشرين بلداً في آسيا وأفريقيا، كما ظهر أيضاً في كثير من المراكز المالية في أوروبا وأمريكا الشـمالية حتى أصبحت المصارف والمؤسسات المالية المتخصصة الرئيسة الدولية تقدم منتجات إسـلامية لتلبية احتياجات المجتمعات الإسلامية المتنامية في هذه الأسواق بل وفي أسواق الدول الإسلامية. وتقدر أصول المصارف الإسلامية حالياً بنحو ٢٥٠ مليار دولار، إضافة إلى عمليات مالية إسلامية تنفذها مصارف تقليدية وشركات مالية تقدر بمليارات الدولارات.

أيها الأخوة الحضور،

لا يخلو العمل المصرفي الإسلامي من المخاطر التي تطرح تحدياً للمصارف والسلطات الرقابية. إذ إن المصارف الإسلامية ، على غرار نظيراتها التقليدية، هي مؤسسات وساطة مالية تقـدم خدمات للمودعين والمستثمرين من جهة ، وتمنح القروض والأموال للشركات والمقاولين والقطـاع العـام مـن جهـة أخرى. ولذلك فهي عرضة للكثير من المخاطر المماثلة لتلك التي تواجهها المصارف التقليدية. إضافة لذلك ينطوي العمل المصرفي الإسلامي على مخاطر خاصة بـه ، فمـن حـيث المبدأ، هناك مجموعة متنوعة من النشاطات يمكن أن تعمل فيها المصارف الإسـلامية وبطـرق مخـتلفة تمكنها من تقديم الأموال ويتم تكييفها لتلائم المبادىء التي يعمل بموجبها العمل المصرفي الإسلامي. ولذلك ، هناك حاجة ملحة لتحديد، وقياس، وإدارة، ومراقبة مثل هذه المخاطر الخاصة ، وعدم ترك ذلك لمبادرة المصارف الإسلامية ذاتها بل لابد من قيام السلطات الرقابية بدور رئيسي في ذلك.

وإذا نظـرنا للجانـب التمويلي فإن مصادر الأموال للمصارف الإسلامية هي حسابات جارية بدون عائد ، وحسابات استثمارية لمدد مختلفة وفقاً لمبدأ المشاركة في الربح والخسارة ، ولذا فإن مخاطر هذه الحسابات كمصدر للتمويل مختلف فيما بينها تماماً.

أمـا فـي جانـب الأصول فإن عقود التمويل المختلفة من حيث المبدأ مبنية على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة بطرق متنوعة ، وتحتوي تلك العقود على مخاطر ذات خصائص خاصة بكل نوع منها تختلف عن المخاطر المعهودة في عقود الإقراض.

وتثيـر السـمة الخاصة لهذه المخاطر قضايا فريدة من نوعها للتقييم الخاص بالأصول والمخـزون ، وتكاليف الاستثمار ، وانتظام الدخل وإقرار الخسائر ، وكفاية الضمانات ، وغير ذلك. ويزيد في إشكالية تلك المخاطر المرتبطة بالمنتجات عدم وجود آليات لتغطية تلك المخاطر كمـا هـو متوفر للمصارف التقليدية مما يستوجب العمل على تطوير أدوات تغطية تنسجم مع المبادىء التي تعمل بموجبها المصارف الإسلامية.

ومـن جهة أخرى، يمكن أن تتخذ قضايا السيولة في العمل المصرفي الإسلامي أشكالاً مختلفة. فعلى سبيل المثال، توجد لدى المصارف الإسلامية حالياً مجموعة محدودة من الأدوات المـتاحة لإدارة سـيولتها، حـيث لا يمكنها الاستثمار في سندات الحكومة والشركات، وأذونات الخزانة، والأوراق التجارية. وكذلك، يمكن أن يعيق غياب سوق بين المصارف، وتعذر إمكانية الوصـول إلى نوافذ اتفاقيات إعادة الشراء لدى مصرف مركزي وضع سيولتها. وبالتالي، يتعين علـى المصـارف الإسلامية أن تحتفظ بقدر كبير من أصولها لدى المصارف المركزية أو في صورة أصول سائلة مما يمكن أن يؤثر سلبياً على أرباحها. وفي السنوات الأخيرة أدركت بعض المصـارف المركزية والبنك الإسلامي للتنمية هذه الحاجة، فعملت على إنشاء سوق مالية لحاجة المصارف الإسلامية.

وكثيـراً مـا يثار جدلٌ بأن المصارف الإسلامية أقل عرضة للإعسار بسبب تبنيها مبدأ المشـاركة في الربح والخسارة في كثير من عملياتها التمويلية، لأنها تستطيع إشراك المودعين والمسـتثمرين فـي خسائرها حسب عقودها معهم. ويثار هذا الجدل أحياناً كحجة لتخفيض نسبة كفايـة رأس المال المطلوبة للمصارف الإسلامية. إلا أن الحجة المقابلة أن المصارف الإسلامية عرضـة للمخاطـر الائتمانية والتشغيلية على نحو أكبر، ولذلك يجب عليها توفير رأسمال كافٍ ينسجم مع هذه المخاطر.

وقـد أدرك عـدد من المصارف المركزية هذه الخصائص والسمات المرتبطة بمخاطر الأعمـال المصرفية الإسلامية. وبالتالي، تقوم الآن بتطوير طرق لمراقبة وتنظيم هذه المخاطر. كمـا أنها تدرك الحاجة للتعاون الدولي، وتتعاون في تطوير معايير يمكن أن تشكل أساساً لبنية أساسية قوية تقوم عليها الأعمال المصرفية الإسلامية.

أيها الأخوة الكرام،

أمـا بخصوص تكييف المعايير والممارسات الدولية القائمة لتناسب المصارف الإسلامية فإننـي أجـد أن هـناك تشـابهاً في العديد من المجالات بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية. ولذلك فإن تبني تلك المعايير ذات العلاقة لأعمال المصارف الإسلامية ربما يكون أمراً عمليـاً مـن حـيث خفض التكاليف وزيادة الفاعلية. لقد أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية معاييـر ومـبادئ فـي المجـالات المعرضة للمخاطر، بما في ذلك الائتمان وعمليات السيولة، وانضـباط الوضـع المالـي، وكفاية راس المال وغيرها. والكثير من هذه المبادئ تنطبق على المصارف الإسلامية وتسري عليها كغيرها من المصارف التقليدية.

ولعـل أوضـح مثال لذلك ، موضوع الإدارة السليمة للشركات. وهو موضوع يحظى بأهمـية متـزايدة لـدى كافة المؤسسات المالية (ويستحق الإشارة إليه هنا) ويجري العمل حالياً لـتقوية المعاييـر الخاصـة به. ويغطي ذلك سلامة وأهلية المالكين الرئيسيين والمدراء وفعالية مجلـس الإدارة ومسؤوليتة وانتظام عمل الرقابة الداخلية واستقلالية المراجعين الخارجيين وغير ذلـك من المبادىء التي تعمل على توفير إدارة سليمة ذات كفاية للشركة. فهذه مبادىء لا يجب استثناء أي شركة مالية أو حتى غير مالية منها.

كما أن توحيد البيانات المالية للمصرف مع كافة شركاته التابعة وفروعه مبدأ آخر يجب أن يسـري على جميع المصارف. وهو ضروري لتوفير رقابة موحدة من قبل السلطات الرقابية في بلدن الموطن.

وهـناك موضوع يحظى باهتمام من قبل الجهات المهتمة بوضع المعايير وهو موضوع الشفافية ، وتوفير المعلومات الكافية عن مختلف أوجه النشاط وعن البيانات المالية للشركة. وهو بالنسـبة للمصـارف الإسـلامية ذو أهمية خاصة لمسؤوليتها الأخلاقية ولتعزيز مصداقيتها مما يساهم في قبولها على نطاق أوسع ويزيل أي اعتقادات خاطئة تخص أنشطتها.

أيها الأخوة الحضور،

اسـمحوا لـي الآن أن أتطـرق إلى مسألة تتعلق بتطلعات المستقبل. لقد أدرك واضعو السياسـات فـي الـدول التـي تعمل فيها مصارف إسلامية أنه تقع عليها مسؤولية دعم تطوير المعاييـر الـرقابية للمصـارف الإسلامية. وتمت ترجمة ذلك إلى حقيقة ملموسة بإنشاء مجلس الخـدمات الماليـة الإسلامية. واشتركت المصارف المركزية لكل من المملكة العربية السعودية وماليـزيا وسـت دول إسلامية أخرى إضافة إلى البنك الإسلامي للتنمية كأعضاء مؤسسين لهذا المجلس. وانضم عدد من المصارف المركزية التابعة لدول إسلامية بصفتهم أعضاء. كما انضم عـدد مـن المؤسسات المالية الدولية بصفتها أعضاء مشاركين. والهدف الأساسي للمجلس هو "تشـجيع قيام وتطوير صناعة خدمات مالية إسلامية تتميز بالاحتراز والشفافية من خلال إدخال معايير دولية قائمة أو جديدة تنسجم مع المبادىء التي تعمل بها المصارف الإسلامية".

ويقوم مجلس محافظي المصارف المركزية بتوجيه مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

أيها الحفل الكريم،

في الختام، أعتقد أن الأنظمة والمؤسسات المصرفية الإسلامية ينتظرها مستقبل مشرق. وإن تطويـر المعايير للمصارف الإسلامية من خلال مجلس الخدمات المالية الإسلامية، وتوفير الـدعم المؤسسـاتي بواسـطة المصارف المركزية سيقطع شوطاً بعيداً لجعل العمل المصرفي الإسـلامي مقـبولاً ضـمن أشـكال الوساطة المالية التي تحظى بالقبول والاحترام في الساحة العالمية.

أشكركم على حسن إصغائكم.